

Distr.: General
19 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨١/٦٧ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يقدم، حسب الترتيب الزمني، آخر ما استجد من معلومات عن عمل الأمم المتحدة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن حالة حقوق الإنسان فيها في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣، مع الأخذ في الاعتبار استمرار عدم تمكن آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان من دخول البلد. ويشمل هذا العمل قيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء لجنة تحقيق لتقصي الانتهاكات الجسيمة والمنظمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في البلد.

ويتطرق أيضاً التقرير إلى التطورات المتعلقة بقضايا لم تشمل الأسر واللجوء ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161013 141013 13-48033 (A)



ويقدم التقرير معلومات محدثة عن الأوضاع الإنسانية ويشير إلى برامج المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة العاملة في البلد وهي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأخيراً، يتضمن التقرير استنتاجات وتوصيات، توجه إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي، وتستهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨١/٦٧ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي أعربت فيه الجمعية، بعد أن لاحظت مع التقدير التعاون القائم بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبعض كيانات الأمم المتحدة، عن بالغ قلقها إزاء استمرار ورود تقارير متواصلة عن وقوع انتهاكات جسيمة ومنظمة وواسعة النطاق للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعن بالغ قلقها إزاء الحالة الإنسانية الخطرة في البلد، بما في ذلك النقص الحاد في المواد الغذائية وقلة إمكانية الحصول عليها. وكررت أيضا الجمعية الإعراب عن بالغ قلقها إزاء المسائل غير المحسومة التي تتعلق بحالات الاختطاف التي تأخذ شكل الاختفاء القسري، الأمر الذي يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان لمواطني بلدان أخرى ذات سيادة. وحثّت أيضا الجمعية الحكومة بقوة على التعاون على نحو تام مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بطرق منها إتاحة كل الفرص أمامه للوصول بحرية ودون عوائق إلى البلد، ومع آليات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بحقوق الإنسان من أجل إجراء تقييم كامل للاحتياجات فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان. وحثّت أيضا الحكومة بقوة على الاشتراك في أنشطة التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢ - وفي القرار نفسه، حثت الجمعية الحكومة بقوة، من بين أمور أخرى، على التصدي للأسباب الجذرية لتزوح اللاجئين إلى الخارج ومقاضاة الأشخاص الذين يستغلون اللاجئين عن طريق تهريب الأشخاص والاتجار بهم وابتزازهم وعلى عدم تجريم الضحايا وكفالة أن يكون بإمكان مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين طردوا منها أو أعيدوا إليها العودة بأمان وكرامة وأن يعاملوا معاملة إنسانية وألا يتعرضوا لأي نوع من العقاب.

٣ - وحثّت أيضا الجمعية الحكومة بقوة على تحسين سبل التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والوكالات الإنمائية والإنسانية بما يتيح لها المساهمة على نحو مباشر في تحسين الظروف المعيشية للسكان المدنيين، بما في ذلك التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا للإجراءات الدولية للرصد والتقييم.

ثانيا - المستجدات فيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن حالة حقوق الإنسان

٤ - لم تطرأ، منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (A/67/362)، أي تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالعقبات التي تواجهها الأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة منهجية. ويقدم هذا الفرع، حسب الترتيب الزمني، آخر ما استجد من معلومات عن عمل الأمم المتحدة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن حالة حقوق الإنسان فيها خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣.

٥ - ولاحظ المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرزوقي داروسمان، في الفقرة ٢٩ من تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/22/57)، أن التحالف الدولي لإيقاف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في كوريا الشمالية، وهو تحالف يضم نحو ٤٠ منظمة غير حكومية دولية، قدم التماساً مؤرخاً ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن إيداع السجناء السياسيين في معسكرات العمل ونمط انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في هذه المعسكرات. وكان عنوان الالتماس "حالة المحتجزين في نظام معسكرات العمل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية". وقدم التحالف جملة توصيات شملت ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لتخفيف معاناة الأشخاص المعتقلين في المعسكرات الذين يتراوح عددهم بين ١٥٠.٠٠٠ و ٢٠٠.٠٠٠ شخص، وضرورة قيام الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان، بإنشاء لجنة للتحقيق في الجرائم التي يمكن أنها ترتكب ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغرض مساءلة الدولة وفرادى الجناة. وبناء على هذا الالتماس، قام خمسة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي) بتوجيه رسالة ادّعاء مشتركة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن مزاعم إيداع السجناء السياسيين في معسكرات العمل (انظر A/HRC/22/67 و Corr.1 و 2، الحالة القطرية رقم PRK 1/2012). وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن المكلفون بولايات قد تلقوا أي رد.

٦ - وفي مؤتمر صحفي عقد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها حالة مهمة وقالت إنها ستسعى إلى تسليط المزيد من الضوء عليها. وأعربت عن قلقها إزاء ما يتردد عن استخدام معسكرات الاعتقال السياسي وتكرار عمليات الإعدام العلني وحالات النقص الحاد في الأغذية. وأشارت إلى أن الحكومة لم تقبل قيام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان

في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء زيارة منذ أن أنشئت وظيفته في عام ٢٠٠٤، كما لم تقبل عرضها بتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك مقترحات محددة لتقديم المساعدة في مراجعة القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية من أجل مواءمتهما مع الالتزامات الدولية للدولة^(١).

٧ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أوضحت المفوضة السامية، خلال اجتماع مع الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف، الأراضية التي تستند إليها شواغلها وعرضت تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة بهدف معالجة مسائل حقوق الإنسان على نحو استباقي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٨ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، دعا المقرر الخاص في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة، الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية تحقيق أكثر تفصيلاً، بناء على تقييم الأنماط والاتجاهات الأساسية بعد إجراء استعراض شامل لوثائق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٤. وأبرز أيضاً في ذلك البيان قلقه المستمر إزاء مسألة اختطاف الرعايا الأجانب، التي لا تزال دون حل، حيث أبلغ عن ٥٠٠ حالة اختطاف لمواطنين من جمهورية كوريا و ١٢ حالة اختطاف لمواطنين يابانيين (انظر الفقرات A/C.3/67/SR.27، الفقرات ١-١٠).

٩ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ذكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمام الجمعية العامة جملة أمور من بينها أن الحكومة رفضت القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في بلده رفضاً قاطعاً، وأنكر حدوث الانتهاكات المذكورة في التقرير. وقال إن النص دعاية تهدف إلى الضغط على النظام الاشتراكي للبلد، وهو ما يشكل تدخلاً في شؤونه الداخلية. وقال إن القرار ينطوي على استخدام معايير مزدوجة، وأشار إلى وجوب أن يستند أي نظير في حقوق الإنسان إلى مبادئ الحياد وعدم الانتقائية من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ولئن كان القرار اعتمد دون تصويت، فلا يمكن أن يفسر على أنه اتخذ بتوافق الآراء (انظر A/67/PV.60).

١٠ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصدرت المفوضة السامية بياناً صحفياً قدمت فيه لمحة عامة شاملة عن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث وصفت حالة حقوق الإنسان فيها بأنها إحدى أكثر الحالات سوءاً في

(١) انظر www.unog.ch/80256EDD006B9C2E/%28httpNewsByYear_en%29/65275FD15C582F99C1257A9.B00476EFB?OpenDocument.

العالم، وأنها تحظى بأقل قدر من الفهم والإبلاغ مع ذلك. وأشارت إلى اجتماع عقدته مع ناجين من معسكرات الاعتقال في البلد وإلى ما أسمته قصصهم الشخصية "المروعة"، حيث ذكرت أن نظام المعسكرات ينطوي على "انتهاكات لا ضابط لها، تشمل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، وحالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاعتصاب، والسخرة، وأشكال العقاب الجماعي التي يمكن أن ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية". ودعت المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهد في معالجة حالة حقوق الإنسان، وقالت إن الوقت قد حان لإجراء تحقيق دولي كامل في الجرائم الخطيرة التي تحدث في البلد منذ عقود^(٢).

١١ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اجتمع الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف بالمفوضة السامية لمناقشة بيانها. وكررت المفوضة السامية التأكيد على أهمية التمكن من الوصول إلى البلد، وأشارت إلى ضرورة أن تدعو الحكومة المعنيين من المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وكررت عرضها بتقديم المساعدة إلى الحكومة.

١٢ - وفي رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/22/G/4)، أبلغ الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفض بلده القاطع لـ "المقرر الخاص" و "القرار" المتعلق بإنشاء ولاية "المقرر الخاص". وأشار كذلك إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية "ستواصل... كدأها، التمسك على الدوام بموقفها المبدئي المتمثل في معارضة هذا 'المقرر الخاص' ذي المآرب السياسية ورفضه".

١٣ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، أصدر خمسة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛ والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي) بيانا صحفيا مشتركا أعربوا فيه عن تأييدهم لإنشاء آلية دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشاروا إلى رسالة الادعاء المشتركة التي أرسلوها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر

(٢) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12923&LangID=E

٢٠١٢) انظر الفقرة ٥ أعلاه). وحثوا الحكومة على أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها أي آلية تحقيق ينشئها المجلس^(٣).

١٤ - وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، قدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في مجلس حقوق الإنسان، تقريره (A/HRC/22/57)، الذي تضمن استعراضا شاملا لما لا يقل عن ٦٠ وثيقة من وثائق الأمم المتحدة عن حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك ٢٢ تقريراً قدمها الأمين العام والمقرر الخاص، و ١٦ قراراً اتخذتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان منذ إنشاء ولاية المقرر الخاص في عام ٢٠٠٤. ودعا الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية تحقيق وتزويدها بما يكفي من الموارد لتقصي وتوثيق الانتهاكات الجسيمة والمنظمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحدد تسعة أنماط أساسية مترابطة للانتهاكات ركزت عليها الأمم المتحدة في التقارير والقرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: انتهاكات الحق في الغذاء؛ والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية؛ والاحتجاز التعسفي، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بمعسكرات الاعتقال؛ والتمييز؛ والانتهاكات الواسعة النطاق لحرية التعبير والحريات الأخرى ذات الصلة؛ وانتهاكات الحق في الحياة؛ والقيود المفروضة على حرية التنقل وسوء معاملة المواطنين الذين أعيدوا قسراً؛ وحالات الاختفاء القسري، بما فيها حالات اختطاف الرعايا الأجانب. وفي الفقرة ٣١ من التقرير، فصل المقرر الخاص توصياته، وشدد على ضرورة أن يجري في سياق التحقيق بحث قضايا المساءلة المؤسسية والشخصية عن ارتكاب هذه الانتهاكات، ولا سيما في الحالات التي ترقى فيها إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية، وأن تصدر عنه توصيات مناسبة إلى سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات. وفي بيان صحفي صدر في اليوم نفسه، أعرب المقرر الخاص عن اعتقاده بأن العديد من هذه الأنماط التسعة، إن لم يكن كلها، قد يرقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في إطار اعتداءات على المدنيين منتظمة و/أو واسعة النطاق^(٤).

١٥ - وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، عرض ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خلال الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص في مجلس حقوق الإنسان، جملة أمور من بينها رفض وفد بلده الكلي لتقرير المقرر الخاص. وقال إنه ينبغي ألا يتوهم أحد أن أي ضغط من قبيل إنشاء

(٣) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13058&LangID=E

(٤) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13116&LangID=E

آلية تحقيق يمكن أن يُحدث أيّ تغيير في مبادئ بلده^(٥). وفي الختام، أكد من جديد التزام الحكومة بمواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها.

١٦ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، اتخذ مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، القرار ١٣/٢٢، الذي مدد فيه ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة وأنشأ، أيضا لمدة سنة واحدة، لجنة تحقيق تتألف من ثلاثة أعضاء، ينبغي أن يكون المقرر الخاص واحدا منهم على أن يعين رئيس مجلس حقوق الإنسان العضوين الآخرين. وفي الفقرة ٥ من القرار، قرر المجلس أن تحقق اللجنة في الانتهاكات المنتظمة والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو المبين في الفقرة ٣١ من تقرير المقرر الخاص. وطلب أيضا المجلس إلى اللجنة أن تقدم تحديثا شفويا للمعلومات إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين وإلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وتقريراً خطياً إلى المجلس في دورته الخامسة والعشرين. وقرر المجلس، في الفقرة ١٢ من القرار، إحالة جميع تقارير اللجنة إلى جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية وإلى الأمين العام لاتخاذ الإجراء المناسب.

١٧ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، أعلن رئيس مجلس حقوق الإنسان تعيين مايكل كيربي (أستراليا) وسونيا بيسيركو (صربيا) لينضموا إلى المقرر الخاص بوصفهما عضوين في لجنة التحقيق التي سراسها السيد كيربي^(٦).

١٨ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وجه الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسالة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعيين عضوي اللجنة، أكد فيها من جديد أن بلده لم يعترف ولم يقبل "القرارات" التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان و"المقرر الخاص" وأنه رفض اللجنة رفضاً قاطعاً وكلياً.

١٩ - وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، أصدرت اللجنة بيانا صحفياً أعلنت فيه أنها بدأت عملياتها بعقد اجتماع أولي مدته أسبوع في جنيف، ورحبت بالكم الكبير من المعلومات التي شرع الشهود والخبراء في تقديمها بالفعل. وذكر أعضاء اللجنة أنهم كانوا يعقدون اجتماعات هامة مع جهات عدة، من بينها عدد البعثات الدبلوماسية ووكالات الأمم المتحدة العلماء والمنظمات غير الحكومية، وأنهم كانوا يناقشون ما سيستخدمونه أثناء الاضطلاع بولايتهم من استراتيجية ومنهجية وأسلوب تحقيق. وذكروا أيضا أنهم وجهوا رسالة إلى ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سعياً إلى العمل معهم بروح من التعاون والشفافية وأن

(٥) للاطلاع على موجز لهذه المناقشة، انظر [www.unog.ch/80256EDD006B9C2E/\(httpNewsByYear_en\)/0D299F1DC33D7825C1257B2B0060588B?OpenDocument#](http://www.unog.ch/80256EDD006B9C2E/(httpNewsByYear_en)/0D299F1DC33D7825C1257B2B0060588B?OpenDocument#)

(٦) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13301&LangID=E

الرد كان سلبيا حتى الآن. وأعربوا عن عزمهم على مواصلة التواصل مع الحكومة والتماس تعاونها^(٧).

٢٠ - وعقدت اللجنة جلسات استماع علنية في سول في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ وفي طوكيو في ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس. وشمل الأشخاص الذين أدلوا بشهادتهم أمام اللجنة في سول أكثر من ٤٠ شاهدا كانوا قد غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكانوا قادرين على تقديم روايات مباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم. وشملت جلسات الاستماع التي عقدت في طوكيو شهادات عن حالات اختطاف مواطنين يابانيين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمل اللجنة، بما في ذلك ولايتها وأساليب عملها، وتسجيلات فيديو لجلسات الاستماع العلنية، على موقعها على شبكة الإنترنت^(٨). وقدمت اللجنة تحديثا شفويا للمعلومات إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومن المقرر أن تقدم تحديثا شفويا للمعلومات إلى الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وتقريراً خطياً إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٤. ودعت أيضا اللجنة الأفراد والجماعات والمنظمات إلى أن تقدم، قبل ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، معلومات ووثائق عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل معالجة جميع القضايا التي تعرض على اللجنة على نحو هادف، وإعداد تقرير خطي كامل يتضمن نتائجها وتوصياتها لتقديمه إلى المجلس قبل وقت كاف من انعقاد دورته في آذار/مارس ٢٠١٤.

ثالثا - المستجدات فيما يتعلق بقضايا طلب اللجوء وجمع شمل الأسر

ألف - ملتمسو اللجوء

٢١ - في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أصدر المقرر الخاص بيانا صحفيا أعرب فيه عن قلقه البالغ بشأن حماية تسعة هاريين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معظمهم أحداث وجميعهم، حسبما تناقلته الأنباء، يتامى أعادتهم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في ٢٧ أيار/مايو قسرا إلى الصين. ويتردد أن شرطة لاو ألقت القبض عليهم أثناء عبورهم لحدودها مع الصين. ويشير المقرر الخاص إلى أنه، حتى وقت إصدار البيان الصحفي، لم يكن يُعرف شيء عن وضعهم ولا عن مكان وجودهم. وناشد السلطات أن تتوخى الشفافية، وتتيح لهم، في حالة

(٧) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIDPRK/Pages/CommissionInquiryonHRinDPRK.aspx.

ما إذا كانوا قد أعيدوا إليها، إمكانية الاتصال بطرف مستقل ليست في وضعهم وفي السبل التي تكفل سلامتهم^(٨).

٢٢ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في بيان صحفي عن قلقه الشديد على سلامة وأمن هؤلاء الهاربين ودعا بحزم جميع الدول أن تلتزم بمبدأ عدم الإعادة القسرية بوصفه مبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفي الأساسية والامتناع عن اتخاذ أي إجراء في المستقبل قد يؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إعادة شخص ما قسرا إلى بلد تصبح فيه حياته أو حريته عرضة للخطر. وأشار أيضا إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يساورها القلق لأن الأشخاص المبعدين لم تتح لهم فرصة أن ينظر في طلباتهم الخاصة بمنحهم اللجوء وأن المفوضية على اتصال مع سلطات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لاستجلاء الوقائع التي قادت إلى هذه الحادثة والحيلولة في المستقبل دون إبعاد أشخاص من المشمولين برعايتها^(٩).

٢٣ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، أعرب المتحدث الرسمي باسم مفوضية حقوق الإنسان عن قلقه البالغ بشأن حماية تلك المجموعة، وحث كلا من السلطات اللاوية والصينية على أن توضح علنا ماذا كان مصيرهم والملابسات التي أحاطت بإعادتهم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وطلب أيضا من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتيح لأفراد المجموعة إمكانية الاتصال الفوري بأطراف مستقلة تتولى التحقق من وضعهم ومعاملتهم^(١٠).

٢٤ - وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وجهت البعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف مذكرة شفوية إلى المفوضية، توضح فيها أن الحكومة تعاملت مع إعادة الأشخاص التسعة محل الذكر في سياق جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

٢٥ - ووجهت البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف إلى مفوضية حقوق الإنسان مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ أرفقت بها بيانا مؤرخا ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ صادرا عن اللجنة المركزية لجمعية الصليب الأحمر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن ما أسمته "المحاولة

(٨) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13381&LangID=E

(٩) انظر www.unhcr.org/51a7510b9.html

(١٠) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13390&LangID=E

التي قامت بها في الآونة الأخيرة مجموعة أشخاص من كوريا الجنوبية لاختطاف تسعة شبان من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية^(١١).

٢٦ - وفي ١٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١٣، وجهت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين رسالة تعرب فيها عن قلقها البالغ بشأن سبل توفير الحماية للأشخاص التسعة محل الذكر. وناشدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتوخى الشفافية في معالجة القضية وتوضح على وجه السرعة ما الذي حدث لهم وتكفل لهم فورا إمكانية الاتصال بطرف مستقل ليتحقق من وضعهم ومن المعاملة التي يلقونها.

٢٧ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، رد الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المفوضة السامية لحقوق الإنسان في رسالة وجهها إليها وضمنها مقالا لوكالة الأنباء المركزية الكورية بشأن محادثات المائدة المستديرة التي أجريت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ مع "الأحداث الذين عادوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد اختطافهم على أيدي أشخاص من كوريا الجنوبية كانوا في سبيلهم إلى اقتيادهم إلى كوريا الجنوبية وهي المحادثات التي بثها التلفزيون المركزي الكوري في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣"^(١٢). وأوصى أيضا المفوضة السامية بضرورة التحقيق مع المتاجرين بالبشر الذين لم يختطفوا ولم يحاولوا اقتياد هؤلاء الشبان التسعة فقط إلى كوريا الجنوبية بل وأيضا غيرهم من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومن أماكن أخرى.

٢٨ - وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، وجهت البعثة الدائمة للصين رسالة إلى المفوضة السامية تبلغها فيها أن مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التسعة دخلوا إلى الصين في ٢٧ أيار/مايو وغادروها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٨ أيار/مايو بوثائق سفر وتأشيرات صالحة وأن سلطات مراقبة الحدود الصينية وافقت على دخولهم وخروجهم بعد فحص وثائق سفرهم وفقا للقوانين الصينية وأن الصين لم تتلق أي طلب بتسهيل إعادتهم لا من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذكرت البعثة أيضا أن الحكومة الصينية تتقيد تماما بالتزاماتها الدولية.

(١١) نقلت محطة الأنباء الكورية في طوكيو أيضا هذا البيان الذي صدر في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. انظر www.kcna.co.jp/item/2013/201306/news05/20130605-21ee.html

(١٢) نقلت محطة الأنباء الكورية في طوكيو أيضا محادثات هذه المائدة المستديرة، انظر www.kcna.co.jp/item/2013/201306/news20/20130620-20ee.html

باء - جمع شمل الأسر

٢٩ - في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، عقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا محادثات على مستوى العمل واتفقتا بعد توقف دام ثلاث سنوات على استئناف عملية جمع شمل الأسر التي شنتها الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣. وتفيد الأنباء أن الاتفاق يشمل تدابير للتحقق من الأوضاع المعيشية لهذه الأسر، والسماح لأفرادها بتبادل الرسائل، وتسوية إجراءات جمع شملهم. ومن المتوقع السماح لما مجموعه ١٠٠ شخص من كلا الجانبين بمقابلة أفراد أسرهم في الجانب الآخر في جبل كوم كانغ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. واتفقت الدولتان أيضا على عقد لقاءات عبر التداول بالفيديو بين ٤٠ أسرة من كلا الجانبين يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ جولة أخرى من عمليات جمع شمل هذه الأسر^(١٣).

رابعا - المستجندات فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسين الأوضاع الإنسانية

٣٠ - حددت الأمم المتحدة مجالات تقديم المساعدة الغذائية والتغذوية، ودعم الزراعة، وقطاع المياه والمرافق الصحية والنظافة، والتدخلات الصحية بأنها هي المجالات الرئيسية ذات الأولويات الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد تعاني نقصا شديدا في التمويل، وهناك حاجة إلى المساعدة الخارجية التي لا تزال تؤدي دورا حيويا في حماية وتعزيز رفاه الملايين من الناس ممن كانت أوضاعهم التغذوية وصحتهم العامة ستتهز كثيرا لولا ذلك^(١٤).

(١٣) انظر البيان الصحفي المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ الصادر عن وزارة توحيد الكوريتين، جمهورية كوريا <http://eng.unikorea.go.kr/CmsWeb/viewPage.req?idx=PG0000000513>. وانظر أيضا المقال المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ الصادر عن الوكالة المركزية للأنباء في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن المحادثات التي عقدت على مستوى العمل بين جمعيتي الصليب الأحمر في الكوريتين www.kcna.co.jp/index-e.htm.

(١٤) انظر "Key humanitarian messages, Democratic People's Republic of Korea" (15 March 2013), available at <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Key-Humanitarian-Messages-for-DPRK-15-March-2013.pdf>.

٣١ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أصدرت خمس من وكالات الأمم المتحدة الموجودة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وهي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بيانا صحفيا وجهت فيه نداء تدعو فيه إلى منحها تمويل عاجل بمبلغ ٢٩,٤ مليون دولار كي تستطيع تلبية أشد الاحتياجات إلحاحا في مجالي الصحة والتغذية اللازمة لإنقاذ الأرواح في الفترة المتبقية حتى نهاية عام ٢٠١٣. وأوضحت هذه الوكالات أنها بحاجة في عام ٢٠١٣ إلى ما مجموعه ١٤٧ مليون دولار للاستجابة للأولويات الإنسانية الرئيسية، غير أنها لم تتلق سوى ما يغطي ٢٦,٨ في المائة من هذه الاحتياجات. وتبعاً لذلك، تعذر عليها أن تستجيب على نحو فعال لهذه الاحتياجات الإنسانية التي لا بد من توفير ٢٩,٤ مليون دولار لتلبية أشدها إلحاحا والتي يتوقف عليها إنقاذ الأرواح. وأشارت كذلك إلى أنه حتى مع استثناء المساعدات الإنسانية بوضوح من الجزاءات المفروضة تأثرت مستويات تمويل الأنشطة الإنسانية بشكل سلبي ويثير هذا الوضع التمويلي الصعب قلقاً لدى وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى المعنية إزاء مدى إمكانية مواصلة البرامج التي تقوم بها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^(١٥).

٣٢ - وفي ١٦ تموز/يوليه عام ٢٠١٣، أعلن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أنه قد خُصص في عام ٢٠١٣ للعمل الإنساني المتصل بأزمات مهمة في ١٢ بلداً مبلغاً من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قدره ١٧٢ مليون دولار، منها ٦ ملايين دولار لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية^(١٦). ورغم أن هذا الصندوق يواصل دوره المحوري في ضمان مد يد المساعدة إلى أضعف الفئات، فإنه يظل صندوقاً محدود الموارد لم يوضع لتمويل عمليات كبيرة لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية اللازمة لتلبية مجمل الاحتياجات في البلد^(١٧).

٣٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، أفاد فريق الأمم المتحدة القطري في تقريره المعنون "الاحتياجات والأولويات الإنسانية: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٢٠١٣" بأن البرامج الإنسانية لخمس من وكالات الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ظلت تعاني من نقص كبير في التمويل. فمن مجمل الاحتياجات البالغة ١٥٠ مليون دولار

(١٥) انظر www.unicef.org/media/media_68984.html.

(١٦) انظر <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Press%20release%20CERF%20Underfunded%20round%20202013%2016July%20FINAL.pdf>.

(١٧) انظر "Humanitarian needs and priorities: Democratic People's Republic of Korea 2013", sect. 4, [available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OFD-DPR%20Korea15Aug.v2.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OFD-DPR%20Korea15Aug.v2.pdf).

اللازمة لعام ٢٠١٣، لا تزال ثمة حاجة ماسة إلى ٩٨ مليون دولار لدعم الأغذية والزراعة والتدخلات في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي. وقد أكد المنسق المقيم للأمم المتحدة على ذلك بقوله ”نحن نأمل في أن يستجيب المانحون بسرعة وبسخاء لتمكين وكالات الأمم المتحدة من معالجة الوضع الإنساني. ويشكل في هذا الصدد فصل الاحتياجات الإنسانية عن القضايا السياسية شرطا أساسيا لتحقيق تحسن مستدام في أوضاع السكان“^(١٨).

٣٤ - وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى تواصل الصعوبات الناشئة عن حالات العجز في تمويل الأنشطة الإنسانية، وذكر أن التطورات السياسية الأخيرة التي أدت إلى فرض مزيد من الجزاءات على البلد خلقت مزيدا من المعوقات فيما يتعلق بتوفير المساعدات الحيوية. كما أن عدم قدرة وكالات الأمم المتحدة على أن تستخدم في الآونة الأخيرة مساراتها المصرفية العادية أثر أيضا سلبا في وظائف مهمة كالمشتريات من داخل البلد وزيارات الرصد وبرامج الإنجاز الفعلية، وفي برامج بناء القدرات ونفقات التشغيل العامة.

٣٥ - وفي الفصل ٥ من التقرير حدد الفريق القطري الاحتياجات في مجالات الأمن الغذائي ومعالجة الأمراض المهددة للأرواح والوقاية منها وسوء التغذية باعتبارها احتياجات عاجلة وأشار إلى أنه على مدى العامين الماضيين، اعترفت الحكومة على نحو أكثر صراحة بهذه الاحتياجات الإنسانية وأبدت حرصا متزايدا على التعاون على نحو أوثق مع المجتمع الدولي لمعالجة هذه الاحتياجات الإنسانية بوسائل، منها بخاصة أن تكفل له العمل في ظروف أيسر.

٣٦ - وفي بيونغ يانغ، نظم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ حلقة عمل عن إدارة الكوارث والحد من المخاطر لفائدة المسؤولين في الحكومة وشركائها.

٣٧ - وتسببت الامطار الغزيرة التي تهطلت بين ١٢ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ في فيضانات عارمة في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في محافظتي بيونغان الشمالية والجنوبية. وقد أفادت الحكومة بوقوع أضرار واسعة النطاق امتدت إلى نحو ١١ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية وأكثر من ١١ ٦٠٠ بناية، وهو ما شمل ١٣ ٠٠٠ أسرة وأدى إلى تشريد أكثر من ٤٧ ٠٠٠ شخص. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، طلبت الحكومة من وكالات الأمم المتحدة إجراء تقييم في مقاطعتين في محافظة بيونغان الشمالية.

(١٨) انظر <http://reliefweb.int/report/democratic-peoples-republic-korea/un-calls-us98-million-respond-urgent-humanitarian>.

٣٨ - ولقد أورد مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، في تقريره عن الفيضانات^(١٩) الناجمة عن أنه وفقاً، لبعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ساهمت الواردات المبكرة من الأغذية والإمدادات من المدخلات الزراعية في تجنب أزمة غذائية في عام ٢٠١٣، حيث بلغ العجز في الحبوب ٢٠٧ ٠٠٠ طن متري مقابل ٤١٤ ٠٠٠ طن متري في عام ٢٠١٢. وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية الوطنية التي أجريت عن الحالة التغذوية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تحسناً طفيفاً في معدلات سوء التغذية الشاملة على الرغم من الفروق الكبيرة بين المحافظات. فقد كان متوسط التقزم المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة ٢٧,٩ في المائة، بينما كانت نسبة الذين يعانون من سوء تغذية حاد ٤ في المائة (الهزال). وكان معدل انتشار فقر الدم عالياً جداً بين الأطفال (٢٩ في المائة) والنساء (٣١ في المائة). وكان هناك نحو ١٦ مليون شخص (٦٦ في المائة من مجموع السكان) يعتمدون على نظام التوزيع العام ويعتبرون بالتالي أنهم يفتقرون إلى الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة. وكان جميع الأطفال الذين هم تحت سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات يعتمدون على الإمدادات الخارجية من الأدوية واللقاحات الأساسية.

٣٩ - وجاء في التقرير عن الحالة أن سوء التغذية كان أحد الأسباب الأساسية الكامنة وراء وفيات الأمهات والأطفال. وأن معدل وفيات الأمهات ظل مرتفعاً - يقدر بنحو ٨١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وكان معدل وفيات الرضع ٢٦,٣ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء، ومعدل وفيات الأطفال حديثي الولادة ٨١ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء. وجاء في التقرير أن قطاع تقديم الخدمات الصحية بحاجة ماسة للإصلاح والصيانة بما يلي أبسط احتياجات السكان من الرعاية الصحية، وأن الإسهال والالتهاب الرئوي بسبب الإصابات غير المعالجة لا يزالان هما السببان الرئيسيان لوفيات الأطفال دون سن الخامسة.

٤٠ - وورد في التقرير أيضاً أن المشاكل الحيوية لا تزال تتمثل في تدهور البنية التحتية للمياه، ونقص الموارد اللازمة لاستبدال المرافق المتهاكلة والنقص المستمر في إمدادات الطاقة. ثم إن سوء التغذية، وعدم كفاية فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة ورداءة خدمات الصرف الصحي، إلى جانب سوء النظافة الغذائية، هي العوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه.

(١٩) انظر <http://reliefweb.int/report/democratic-peoples-republic-korea/dprk-flooding-office-resident-coordinator-situation-report>.

٤١ - ويتضمن الفرع التالي من هذا التقرير ملخصاً للأنشطة التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة الموجودة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣. فمن خلال نهج متكامل، تلي كل من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان الاحتياجات الإنسانية وتتصدي في الآن ذاته بمشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبعض الأسباب الجذرية الكامنة وراء قلة المتعة، وذلك من أجل المساعدة على بناء القدرة على التكيف وسبل العيش المستدامة.

ألف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٤٢ - يسعى البرنامج القطري الحالي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (٢٠١١-٢٠١٥) إلى المساعدة على إعمال جميع حقوق الأطفال المتعلقة بالبقاء والنماء والحماية والمشاركة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز سبل إيجاد بيئة من السياسات الوطنية تفضي إلى توفير الحماية للأطفال من خلال أنشطة الدعوة وزيادة توفير الدعم التقني للوزارات الرئيسية وبناء التحالفات الاستراتيجية مع منظمات من قبيل التحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات مبتكرة لتسخير الاتصالات لأغراض التنمية. ويدعم البرنامج على وجه الخصوص، الجهود الرامية إلى تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وخدمات التغذية، والمياه النظيفة وتحسين المرافق الصحية، والتعليم المبكر مع التركيز على تحقيق التكافؤ في تغطية خدمات التدخل الرئيسية للأطفال.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اليونيسيف العمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تدخلات رئيسية ترمي إلى تحسين صحة الطفل والأم، بما في ذلك التحصين، وتوفير الأدوية الأساسية والتدريب على الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، وتوفير الرعاية الأساسية لحديثي الولادة والولادة الآمنة. وأسفرت شراكة تعاونية هامة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات والتحصين عن إدخال لقاح خماسي على نطاق البلد في عام ٢٠١٢ بتمويل حكومي مشترك. وقد حقق برنامج التحصين نسبة تغطية عالية على الصعيد الوطني تزيد عن ٩٨ في المائة وحافظ عليها، باستثناء اللقاح الثلاثي لفيروس التهاب الكبد ب (٩٥,٧ في المائة). وفي عام ٢٠١٢، تم خلال يوم صحة الطفل الذي يعقد كل سنتين، تطهير مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٢٤ و ٥٩ شهرا من الديدان وتلقى ١,٥ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهرا فيتامين ألف. وأيدت الحكومة

مبادرة "الالتزام ببقاء الطفل: تجديد العهد" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وأكدت التزامها بالعمل على كفاءة بقاء الأطفال ونمائهم.

٤٤ - وخلال عام ٢٠١٢، أنجزت بنجاح المرحلة الأولى من برنامج مكافحة الملاريا والسل، بتمويل من الصندوق العالمي. وعملت اليونيسيف بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة على تحقيق النتائج. وتم إحراز تقدم كبير تمثل في: انخفاض وقوع الإصابة بالملاريا بوجه عام بنسبة ٢٤,٢ في المائة مقابل هدف ٢٠ في المائة وعلاج حالات الإصابة بالملاريا بنسبة ١٠٠ في المائة وفقا لنظام العلاج الوطني، وارتفاع معدل اكتشاف حالات الإصابة بالسل من خلال اختبار المسحة بنسبة ٨١ في المائة ونجاح العلاج بنسبة تزيد عن ٩٠ في المائة. وقد أدى البرنامج أيضا إلى تعزيز النظام الصحي في مجالي الرصد والتقييم وإدارة سلسلة الإمدادات ككل ومراقبة جودة العقاقير. وجاري تنفيذ المرحلة الثانية على قدم وساق.

٤٥ - وفي أواخر عام ٢٠١٢، أجرى المكتب المركزي للإحصاء دراسة استقصائية عن التغذية، بالشراكة مع معهد تغذية الطفل ووزارة الصحة العامة، بمساعدة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وخلصت الدراسة الاستقصائية إلى أن طفلا واحدا من بين كل أربعة أطفال (٩, ٢٧ في المائة) يعاني من التقزم، مع وجود تفاوتات فيما بين المحافظات. وبلغت نسبة انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة ٤,٠ في المائة، بينما بلغت نسبة من يعانون من سوء التغذية الشديد الحدة ٦,٠ في المائة. ويعاني ما يقرب من ربع النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة (٢, ٢٣ في المائة) من نقص التغذية، حيث بلغ محيط منتصف أعلى الذراع لديهن أقل من ٢٢٥ ملم. كما أظهرت الدراسة أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم مستمر في إمكانية حصول الأطفال على مواد غذائية أكثر تنوعا وقدر كاف من الفيتامينات والمعادن والبروتينات من أجل ضمان النمو الصحي. فالتنوع الغذائي أمر ضروري من أجل النمو والنماء. ويعني عدم التنوع الغذائي أن الأطفال لا يحصلون على العناصر الغذائية الصحيحة التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة والازدهار. وفي ضوء هذا سيظل من الضروري الالتزام الشديد والتعاون المستمر بين مختلف القطاعات، من قبيل الصحة، والزراعة، والمياه والصرف الصحي، إلى جانب استمرار المساعدة الدولية.

٤٦ - ولمعالجة سوء التغذية، واصلت اليونيسيف تقديم الدعم لعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد في مجموعة مختارة من المستشفيات والعيادات الصحية ودور الرضع على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى صعيد المجتمع المحلي. وفي هذه

المرافق، تُقدم المكملات الغذائية من المغذيات الدقيقة المتعددة للحوامل والمرضعات بينما يقدم الحديد وحمض الفوليك للنساء في مرحلة ما قبل الحمل. وفي الوقت نفسه، قدمت اليونيسيف الدعم أيضا لتنشيط إنتاج الملح المعالج باليود من أجل المساهمة في كفاءة إمكانية الوصول المستدام إلى الملح المعالج باليود لجميع السكان.

٤٧ - وفي مجال المياه والصرف الصحي، واصلت اليونيسيف دعم تحسين شبكات الإمداد بالمياه وتعزيز ممارسات الصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة في المؤسسات والمجتمعات المحلية. وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية التجريبية التي أجريت في بلدين في عام ٢٠١٢ لتقييم حالة إمدادات المياه أن التغطية الفعلية للاحتياجات من مياه الشرب المأمونة قد تكون أقل مما تفيد به البيانات المتاحة. وبناء على الخبرة المكتسبة من هذا التقييم التجريبي، تقوم اليونيسيف، ووزارة إدارة المدن بالبدء في إجراء المزيد من التقييمات لحالة إمدادات المياه في عام ٢٠١٣ وما بعده.

٤٨ - وفي إطار كفاءة الحصول المتكافئ على التعليم الرفيع النوعية، قدمت اليونيسيف الدعم لمجموعة منتقاة من المؤسسات التعليمية الخاصة بالأطفال المحرومين (مثل الأيتام والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في المناطق النائية والمناطق التي يتعذر الوصول إليها). وفي الوقت نفسه، قدمت اليونيسيف أيضا الدعم للحكومة في توسيع نطاق النهج الجديدة في تدريب المعلمين وطرق التدريس وساعدت في إعداد تقييم للتعليم على الصعيد الوطني سيجرى في عام ٢٠١٣.

باء - برنامج الأغذية العالمي

٤٩ - تُحدد الطرائق المتبعة في عمليات برنامج الأغذية العالمي في رسالة تفاهم يتفق عليها مع الحكومة لكل عملية^(٢٠). ويواصل برنامج الأغذية العالمي الإنفاذ الصارم لسياسته المتمثلة في "ربط عدم تقديم الغذاء بعدم إتاحة إمكانية الوصول إلى مستحقه" في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٥٠ - ويشير تحليل الحالة الذي اضطلع به برنامج الأغذية العالمي إلى ما يلي: يهدد الجفاف والأمطار الغزيرة والفيضانات، والأعاصير الاستوائية الأرواح وسبل كسب العيش كل عام، ويتسبب في تآكل التربة والانهيارات الأرضية وإلحاق الأضرار بالهياكل الأساسية. ولا ينتج البلد من الغذاء ما يكفي لإطعام سكانه، كما أن مخزونهات الغذائية في حالات الطوارئ

(٢٠) انظر صحيفة وقائع برنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١٣ على العنوان التالي:

<http://kp.one.un.org/content/uploads/2013/03/WFP-Factsheet-2013.pdf>

محدودة، ويتسم بضآلة احتياطياته من العملات الأجنبية اللازمة لشراء الأغذية في السوق الدولية. ولهذا السبب فإنه حتى الهزات المحدودة يكون لها تأثير كبير على الإنتاج الزراعي وتوفر الغذاء به، بل إن التوقف الجزئي للإمدادات الغذائية العادية يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة^(٢١).

٥١ - ومن بين عدد من الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة من السكان يقدر بنحو ٣,٥ مليون نسمة، يشهد تعرض ٢,٨ مليون نسمة في المقاطعات الشمالية والشرقية - من الأطفال والحوامل والمرضعات وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بأمراض مزمنة - إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، شأنهم في ذلك شأن المستفيدين من نظام التوزيع العام في المناطق الحضرية الذين لا توجد لديهم حدائق منزلية أو أقارب في المزارع التعاونية.

٥٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، تم تنقيح العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش ٢٠٠١١٤ المعنونة "الدعم التغذوي للنساء والأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" من حيث النطاق الجغرافي الذي تغطيه وتم تمديدتها لمدة ١٢ شهرا حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد مكن هذا التمديد البرنامج من مواصلة تعزيز الأمن الغذائي للفئات الضعيفة في المناطق التي ينعلم فيها الأمن الغذائي والحفاظ على الوضع التغذوي للنساء والأطفال. وقد صمم المشروع بحيث يستهدف ما يقرب من ٢,٤ مليون من النساء والأطفال في أكثر المقاطعات تعرضا لانعدام الأمن الغذائي وعددها ٨٥ مقاطعة معظمها في الشمال الشرقي. وبالشراكة مع الحكومة، يدعم برنامج الأغذية العالمي ١٤ مصنعا تنتج البسكويت المدعم بالعناصر الغذائية والحبوب الغذائية الرئيسية (خليط الحبوب والحليب) للأطفال والنساء^(٢٢).

٥٣ - وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأنه يواجه نقصا شديدا في السلع الأساسية يؤدي إلى تعطيل الإنتاج المحلي للأطعمة المدعمة بالعناصر الغذائية، وأنه اضطر في منتصف أيار/مايو، إلى تعليق إنتاج البسكويت المدعم بالعناصر الغذائية للأطفال بصفة مؤقتة نظرا لإعطاء الأولوية للأغذية المتاحة لأغراض إنتاج أطعمة من خلاصة الحبوب الغذائية الرئيسية. وأضاف البرنامج أيضا أن مخزونه من الذرة والأرز، والحليب المجفف المستزوع الدسم والبقول

(٢١) انظر WFP/EB.A/2013/9-B/1، الفقرة ٣.

(٢٢) See Protracted Relief and Recovery Operation 200114 Quarterly Monitoring and Evaluation Bulletin, (٢٢) January to March 2013, available at www.wfp.org/countries/korea-democratic-peoples-republic-dprk/publications/monitoring.

(البازلاء وحبوب البقوليات) والزيت سينفذ في كانون الأول/ديسمبر إذا ظل إنتاج البسكويت معلقاً^(٢٢).

٥٤ - وخلال دورته السنوية التي عقدت في الفترة من ٣ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وافق المجلس التنفيذي للبرنامج على ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار من المساعدة الغذائية المقترحة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لتقديم الدعم الغذائي للنساء والأطفال^(٢٣). ويراد لهذه العملية التي تمتد لمدة سنتين، والتي أطلقت في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، استهداف حوالي ٢,٤ مليون مستفيد وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي في البلدات والمناطق الجبلية، مع التركيز على الأطفال والنساء، وخاصة من خلال توفير الأغذية المدعمة بالعناصر الغذائية المنتجة محلياً.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥٥ - تواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي عن طريق تنفيذ المشاريع الإنمائية ومشاريع الطوارئ/إعادة التأهيل^(٢٤). وتقوم حالياً بتنفيذ تسعة مشاريع تشمل: (أ) اثنين من مشاريع برنامج التعاون التقني: الذرة السكرية؛ ومكافحة الآفات، بميزانية مجموعها ٧١٥ ٠٠٠ دولار من التمويل الداخلي لمنظمة الأغذية والزراعة؛ و (ب) ثلاثة مشاريع زراعية: إنتاج البذور؛ والحد من خسائر ما بعد الحصاد؛ وتعزيز نظم معلومات الأغذية والزراعة بميزانية مجموعها ٥,٢ ملايين دولار تقريباً. يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و (ج) ثلاثة مشاريع من مشاريع الطوارئ وإعادة التأهيل: مضاعفة بذور البطاطس وإنشاء مرافق التخزين؛ وتوفير الأغطية البلاستيكية؛ وتحسين الأمن الغذائي من خلال الزراعة الحافظة للموارد، والزراعة المزدوجة. بميزانية مجموعها ٣,٥٣ ملايين دولار ممولة من حكومة السويد والاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ؛ و (د) مشروع واحد متعلق بالأمن الغذائي بميزانية قدرها ٨٠٠ ٠٠٠ دولار ممولة من الحكومة الإيطالية.

٥٦ - ويعرف إطار البرمجة القطرية الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، بالتضافر مع الأولويات المحددة في الإطار

(٢٣) انظر WFP/EB.A/2013/9-B/1.

(٢٤) انظر صحيفة وقائع منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٣ على العنوان التالي: <http://kp.one.un.org/content/uploads/2013/03/WFP-Factsheet-2013.pdf>

الاستراتيجي الذي وضعته الأمم المتحدة (٢٠١١-٢٠١٥) لهذا البلد، أولويات خمس حدتها منظمة الأغذية والزراعة في مجال التعاون التقني مع الحكومة: تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد الوطني؛ وتحسين إدارة الموارد الطبيعية؛ وتحسين أسباب المعيشة في الأرياف؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ وتعزيز القدرات المؤسسية لأغراض البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والإدارة. وينص الإطار أيضا على أفضل السبل التي يمكن بها لمنظمة الأغذية والزراعة مساعدة الحكومة في تحقيق أولوياتها في مجال التنمية.

دال - منظمة الصحة العالمية

٥٧ - تغطي عمليات منظمة الصحة العالمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سنويا كافة المقاطعات البالغ عددها ٢٠٨ مقاطعات في المحافظات العشر جميعها، بما في ذلك أكثر من ٧٠٠٠ مستشفى وعيادة ريفية في التقسيمات الفرعية بالمقاطعات، وجميع المستشفيات على صعيد المقاطعات والمحافظات وعلى الصعيد المركزي بما في ذلك المستشفيات العامة، ومستشفيات الولادة والمستشفيات المتخصصة ومستشفيات الطوارئ والجامعات الطبية وأكاديمية الطب التقليدي ومراكز ومعامل الدم^(٢٥).

٥٨ - تعطي استراتيجية التعاون القطري التي تتبعها منظمة الصحة العالمية في ما يخص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ الأولوية لخمسة مجالات استراتيجية رئيسية تشمل تعزيز نظام الصحة العامة لزيادة تطوير القدرة على وضع السياسات والتخطيط وتحسين تقديم الخدمات؛ ومعالجة صحة النساء والأطفال؛ والحفاظ على الإنجازات التي تحققت في مكافحة الأمراض المعدية؛ ومعالجة عوامل الخطر لتقليل انتشار الأمراض غير المعدية؛ ومعالجة العوامل البيئية التي تؤثر في تأهب نظم الصحة واستجابتها.

٥٩ - وتعمل منظمة الصحة العالمية مع الحكومة من خلال إقامة اتصالات تقنية منتظمة مع وزارة الصحة العامة. وتشمل الأنشطة الرئيسية التي يتم الاضطلاع بها من خلال التعاون المشترك تيسير نجاح المبادرات الصحية العالمية من قبيل الصندوق العالمي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين؛ وتقديم الدعم للوزارة في التصدي للأمراض المعدية الجديدة الناشئة من قبيل فيروس الإنفلونزا (ANIH) والأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق التحصين؛ وتقديم الدعم من أجل بناء القدرات الأساسية اللازمة لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية؛ وتيسير

(٢٥) انظر صحيفة وقائع برنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١٣ على العنوان التالي: [http://kp.one.un.org/country-](http://kp.one.un.org/country-team/who)

team/who

اتباع سياسة مأمونة لنقل الدم؛ وتوفير الدعم التقني لبناء القدرات من خلال الزمالات والجلولات الدراسية.

هاء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٠ - يستند البرنامج الحالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الذي يغطي الفترة ٢٠١١-٢٠١٥)، بالتنسيق مع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي (الذي يغطي الفترة نفسها) وخطة وزارة الصحة العامة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لقطاع الصحة (التي تغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥) إلى الأولويات المتعلقة بالصحة الإنجابية. وتشمل هذه الأولويات وضع استراتيجيات وطنية في مجال الصحة الإنجابية ومبادئ توجيهية إكلينيكية؛ وبناء قدرات مقدمي الخدمات الذين يعملون على المستويين الأساسي والثانوي من الرعاية الصحية؛ وتوسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة في ١١ مقاطعة؛ وتوفير معدات ولوازم الصحة الإنجابية الأساسية لـ ٢٧٣ عيادة ريفية و ١١ مستشفى بالمقاطعات؛ وتعزيز نظام معلومات إدارة اللوجستيات الخاصة بالسلع الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات^(٢٦).

٦١ - وإذ يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع جامعة كيم إيل سونغ فإنه يساعد أيضا على إعداد الخبراء الوطنيين في مجال الدراسات السكانية بهدف تعزيز القدرات الأكاديمية في مجال علم السكان من خلال التركيز على الصلات بين السكان والتنمية. كما يدعم الصندوق بناء قدرات المؤسسات الوطنية كلجنة التخطيط الحكومية والمكتب المركزي للإحصاء، وذلك لتحليل البيانات السكانية واستخدامها لأغراض التخطيط والبرمجة.

واو - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٢ - يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بتنفيذ عدة مشاريع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشمل ثلاثة منها التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وتتصل بالأمن الغذائي والتنمية الريفية. وتهدف هذه المشاريع على وجه التحديد إلى تصميم وتنفيذ أنشطة تدعم تكاثر البذور الجيدة، وتعزيز القدرات على مستوى المزارع وتوفير المهارات المناسبة لزيادة الإنتاجية وتوافر الأغذية بطريقة مستدامة من الناحية البيئية من أجل تحسين سبل كسب العيش في المناطق الريفية؛ وتعزيز القدرة على تدبير الأمور على مستوى المزارع بعد الحصاد وذلك بتدريب المزارعين واستحداث أساليب وتدخلات محسنة لمرحلة ما بعد الحصاد ودعمها، والقيام بأنشطة لتوعية المزارعين؛ واستحداث وإنشاء نظام شامل للمعلومات الزراعية مع محاولة زيادة وتسهيل إصلاح القطاع الزراعي. وقد صدق برنامج

(٢٦) انظر صحيفة وقائع صندوق الأمم المتحدة للسكان على الموقع التالي: <http://kp.one.un.org/country-team/unfpa/>.

الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في الآونة الأخيرة على مشروعين هما: مشروع تجريبي لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق الريفية، ومشروع يرمي إلى تعزيز مرونة النظم الإيكولوجية وقدرة الجماعات المحلية التي تقطن مناطق أحواض الأنهار المتأثرة بالمناخ على التكيف. وتتصل مشاريع البرنامج الأخرى في هذا البلد بالطاقة^(٢٧).

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - يحث الأمين العام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراءات فورية من أجل معالجة الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان التي أثبتت في هذا التقرير وفي القرارات المتعاقبة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

٦٤ - وما برح الأمين العام يدعم تماما العمل الذي يضطلع به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجهوده التي لا تكل في تنفيذ الولاية المسندة إليه على الرغم من محدودية إمكانية الحصول على المعلومات. ويكرر الأمين العام أيضا تأكيد دعمه الكامل للجنة التحقيق التي يمثل إنشاؤها فرصة هامة للحصول على تقييم أشمل لحالة حقوق الإنسان في البلد.

٦٥ - ويحثُ حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتعاون تعاونًا كاملاً مع المقرر الخاص ولجنة التحقيق، وأن تتيح لهم الوصول دون قيود إلى البلد وأن تزودهم بالمساعدة والمعلومات اللازمة للوفاء بولايتهم.

٦٦ - ويشجع الأمين العام جميع الدول الأعضاء وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة على التعاون بشكل كامل مع المقرر الخاص ولجنة التحقيق بهدف المضي قدما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦٧ - وتتيح المساعدة التقنية التي توفرها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وسيلة هامة لدعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن ثم يعرب الأمين العام عن أسفه لعدم قبول الحكومة المساعدة التقنية المعروضة حتى الآن، ويشجع الحكومة بشدة على التعاون مع جميع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمشاركة مع مفوضية حقوق الإنسان، والاستفادة من خبرة المفوضية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان وتعديل التشريعات الوطنية لكفالة الاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(٢٧) انظر أيضا <http://web.undp.org/dprk/projects.shtml>; see also <http://kp.one.un.org/country-team/undp>

٦٨ - ويشجع الأمين العام أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على دعوة المكلفين بولايات مواضيعية ذات صلة في إطار الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان إلى زيارة البلد.

٦٩ - ويساور الأمين العام بالغ القلق إزاء النقص في التمويل الذي تواجهه وكالات الأمم المتحدة في الاضطلاع ببرامجها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي برامج تقدم المساعدة الحيوية للحكومة في حماية وتعزيز الأمن الغذائي والحالة التغذوية لمواطنيها وصحتهم العامة.

٧٠ - ولذا يناشد الأمين العام المجتمع الدولي زيادة توفير التمويل الكافي والمستدام لجهود المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ الرشيدة للجهات المانحة الإنسانية، ولا سيما توفير الأغذية والأدوية، من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في هذا البلد.

٧١ - ويحث الأمين العام أيضا الحكومة على اتخاذ إجراءات فورية لتأمين احترام الحق في الغذاء والصحة، بما في ذلك الحق في المياه والمرافق الصحية، وتخصيص موارد أكبر من الميزانية لهذه الأغراض.

٧٢ - ويحظى الاتفاق المبرم في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا لاستئناف جهود لم شمل العائلات المشتتة بترحيب شديد. ويلاحظ الأمين العام أنه من الضروري إنجاز عمليات لم الشمل حيث أن المسنين في كل أسرة يفارقون الحياة الواحد تلو الآخر دون أن يتمكنوا بحقهم في التمام شملهم بأحبائهم وتضيع عليهم هذه الفرصة.

٧٣ - ويناشد الأمين العام البلدان المجاورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، والامتناع عن الإعادة القسرية للأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هربا من الاضطهاد، وتقديم الحماية الدولية لهؤلاء الأشخاص. ويشمل ذلك الإعادة القسرية غير المباشرة. ويتضمن واجب عدم الإعادة القسرية أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى إعادة شخص إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها، أو يكون معرضا فيها لخطر الاضطهاد.

٧٤ - ويناشد الأمين العام الحكومة التحلي بالشفافية وتبادل المعلومات مع المجتمع الدولي بشأن وضع ومعاملة الأشخاص الذين أعيدوا قسرا إلى البلد.

٧٥ - ويؤكد الأمين العام مجددا استعداداه لبذل مساعيه الحميده من أجل إقامة حوار مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن سبل تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.
